



أثر الإنفاق الحكومي على معدلات التشغيل في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019

The Impact of Government Expenditure on Employment in

Algeria: An empirical study during the period 1990-2019

نوال بن خالدي*، جامعة تلمسان (الجزائر)، naoual.benkhalidi@univ-tlemcen.dz

لطيفة بن يوب، جامعة تلمسان (الجزائر)، benyoub.latifa@univ-tlemcen.dz

المؤلف المرسل: نوال بن خالدي	تاريخ النشر: 2023/06/19	تاريخ القبول: 2023/06/17	تاريخ الارسال: 2023/02/28
------------------------------	-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدلات التشغيل في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة بين متغيرين، التشغيل كمتغير تابع والإنفاق الحكومي كمتغير مستقل، وباستخدام طرق قياسية تعتمد على اختبار التكامل المشترك واختبار نموذج متجه الانحدار الذاتي خلال الفترة 1990 إلى غاية 2019.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإنفاق الحكومي على معدل التشغيل في المدى القصير، مما يدل على أن مناصب العمل التي توفرها المشاريع الحكومية هي غير دائمة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، التشغيل، التكامل المشترك، نموذج متجه الانحدار الذاتي، الجزائر.

Abstract:

This study aims to measure the impact of Government Expenditure on employment rates in Algeria. To achieve this objective, we analyze the relationship between two variables 'namely, employment as a dependent variable and Government Expenditure as an independent variable. using econometric methods such as the co-integration test and the vector autoregressive model over the period 1990 to 2019.

The results obtained showed a positive and significant impact of government Expenditure on the employment rate in the short run, indicating that the jobs provided by government projects are not permanent.

Keywords: Government Expenditure, employment, Co-integration test. vector autoregressive model, Algeria.

* المؤلف المرسل: نوال بن خالدي

1. مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري العديد من الإصلاحات منذ الاستقلال، إلا أن معظمها لم تحقق أهدافها المنشودة، وقد اعتبر التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي أو ما يعرف كذلك باقتصاد السوق، في أواخر الثمانينات من القرن الماضي آخر هاته الإصلاحات، وذلك بعد إدراكها ضرورة التغيير، ومواكبة التطورات العالمية؛ وسعيها منها لإتمام هذه الإصلاحات، لجأت إلى مساعدات من طرف الهيئات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي؛ إلا أنه نجم عنها إغلاق المؤسسات العمومية وتسريح العمال، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي انخفاض مستويات التشغيل.

كما شهد الاقتصاد الجزائري تطورا ملحوظا منذ سنة 2001م مدعوما بتنامي عائدات النفط الكبيرة نتيجة لتصاعد أسعاره في السوق العالمية ووصولها إلى مستويات قياسية، وهو ما انعكس على وتيرة النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فقد ارتفع الإنفاق الحكومي من 142.540 مليار دينار جزائري سنة 1990م إلى 7741.345 مليار دينار جزائري سنة 2019م.

ويعتبر الإنفاق الحكومي من بين أهم أدوات السياسة المالية، لأنه يعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من طرف الدولة، إذ يعمل على زيادة القدرات الإنتاجية ومن ثم رفع مستوى الأجور والتشغيل، وذلك إذا ما وجد جهاز إنتاجي مرن، وبخلاف ذلك فإن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فقد تؤدي إلى زيادة في الطلب على الواردات، مما يحد من الأثر الإيجابي على زيادة معدلات التشغيل.

و لا يخفى على أحد، بأنّ الجزائر اعتمدت بالدرجة الأولى على سياسة الإنفاق الحكومي نظرا لارتفاع أسعار النفط وتكوينها فوائض مالية كبيرة، مما ساعدها على القيام بالعديد من البرامج، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

1.1. طرح الإشكالية:

على ضوء ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة كالتالي:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 1990-2019؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

تنقسم الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟

- ما هو واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟

- كيف أثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟

3.1. الفرضيات:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية التالية:

✓ وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر.

4.1. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على جانب الإنفاق الحكومي في الجزائر، حيث من المهم جدا تتبع مسار سياسة الإنفاق في الجزائر خلال الفترة الأخيرة خصوصا مع التطورات الحاصلة، والبحث في تقييمها من خلال تحقيقها لهدفها الرئيسي والمتمثل في مدى نجاحها في خفض معدلات البطالة.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في زيادة معدلات التشغيل خلال الفترة 1990-2019.

6.1. منهجية الدراسة:

في سبيل التأكد من مدى صحة فرضية الدراسة، سيتم الاعتماد على كل من المنهج الاستقرائي، والمنهج الكمي الإحصائي. حيث يتم الاستناد إلى المنهج الاستقرائي من أجل استقراء البيانات والمعلومات، وكذلك البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة، والمنهج الكمي الإحصائي من أجل اختبار أثر الإنفاق الحكومي على معدل التشغيل في الجزائر، معتمدين في ذلك على البرنامج الإلكتروني **Eviews9**، من أجل الحصول على نتائج الدراسة القياسية.

7.1. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي اهتمت بالبحث في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتشغيل، ومن بينها:

- دراسة **ShadiIrshaid AL- Saraireh** (2014, p. 294)، التي أشارت إلى أن الإنفاق الحكومي لم يلعب دورا إيجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي بالأردن، وذلك أن زيادة الإنفاق أدى إلى زيادة البطالة خلال فترة 2000 إلى 2011، مما يستوجب إعادة النظر في سياسة الحكومة الأردنية لإدارة الإنفاق العام ليكون لصالح القوى العاملة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

- دراسة **Iulia Rosoiu** (2015, p.526)، بينت الأثر الإيجابي للإيرادات والنفقات الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي، وكذا العلاقة الثنائية الاتجاه بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في رومانيا، خلال الفترة 1998 - 2014 باستخدام اختبار السببية لجرانجر ونموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).

- دراسة **Matius Irsan Kasau & ALL** (2015, p. 55)، التي أوضحت التأثير الإيجابي والمعنوي للإنفاق الحكومي على العمالة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الاستثمار في شرق وغرب اندونيسيا، وباستعمال المعادلات الهيكلية خلال الفترة 2007-2013.

- دراسة **Tatsuyoshi Matsumae and Ryo Hasumi** (Hasum, 2016, p. 16)، التي توصلت إلى أن كل من الاستهلاك الحكومي والاستثمار الحكومي يعملان على التقليل من معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الياباني وذلك من الرباعي الثاني لسنة 1980 إلى غاية الرباعي الأخير لسنة 2012.

- وأكدت دراسة **Vincent A. Onodugo & ALL** (Onodugo&ALL, 2017, p. 32) الأثر الإيجابي للإنفاق العمومي والاستثمار الخاص على البطالة في نيجيريا، باستعمال نموذج الانحدار المتعدد وخلال الفترة 1980-2013.

ومما سبق، يتبين لنا اختلاف الدراسات في النتائج المتوصل إليها، والنماذج القياسية المستخدمة، وكذا فترات الدراسة، ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الورقة البحثية لاختبار أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر باستعمال بيانات سنوية تغطي الفترة 1990-2019 وبتطبيق منهجية التكامل المشترك لأنجل-غرانجر واختبار السببية لجرانجر.

8.1. خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين، خصص الأول للإطار النظري حيث تناولنا من خلاله مفهوم السياسة المالية وواقع كل من الإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما القسم الثاني فخصص للدراسة القياسية.

2. الإطار النظري

1.2. مفهوم السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تستخدمها الحكومة، معتمدةً في ذلك على مختلف مصادرها الإيرادية، وبرامجها الإنفاقية. ولقد أصبحت أحد أهم فروع السياسة الاقتصادية، لاسيما بعد فشل الفكر الكلاسيكي في حل أزمة الكساد العالمي سنة 1929.

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها السياسة الاقتصادية والتي تعرف بأهداف المربع السحري كما حددها الاقتصادي الإنجليزي "نيكولا كالدور"، وهي كما يلي (Delaplace, 2017, p. 118):

- تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)؛
- تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة)؛
- تحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

لذا فهي تستخدم مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف النهائية، وهي كما يلي (دراز، 2002، صفحة

:33)

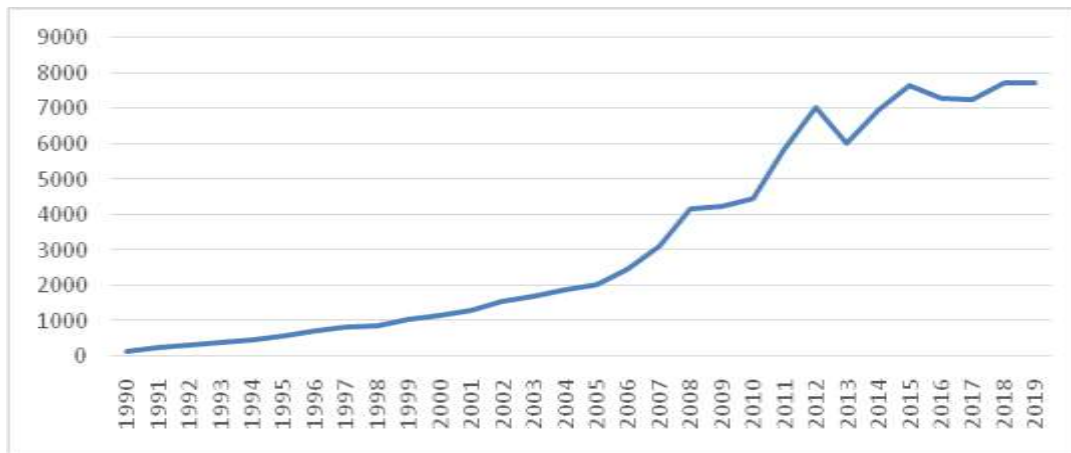
- **الإنفاق الحكومي:** وهي كل المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بغرض تحقيق المنفعة العامة؛
- **الضرائب والرسوم:** هي اقتطاع جزء من الأموال بشكل إجباري سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أما الرسم فهو مقابل خدمة تنفرد الدولة بقيامها.

2.2. واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر:

يتكون الإنفاق الحكومي في الجزائر حسب التقسيم الاقتصادي من نفقات الجارية والتي تخصص للنشاط العادي للدولة مثل صيانة البنايات الحكومية، معدات المكاتب، ونفقات المستخدمين والتي تضم الأجور والمنح العائلية، ونفقات التحويلات والتي تتضمن الإعانات الحكومية مثلاً لذوي الدخل المحدود أو المرضى، ونفقات الاستثمارية والتجهيز والتي تخصص للاستثمارات الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، بالإضافة إلى الدين العام والتي تسمح بالتكفل بالدين العام سواء كان داخلي أو خارجي.

إنّ تحليل واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر، يتطلب منا معرفة تطور إجمالي النفقات، والتي نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

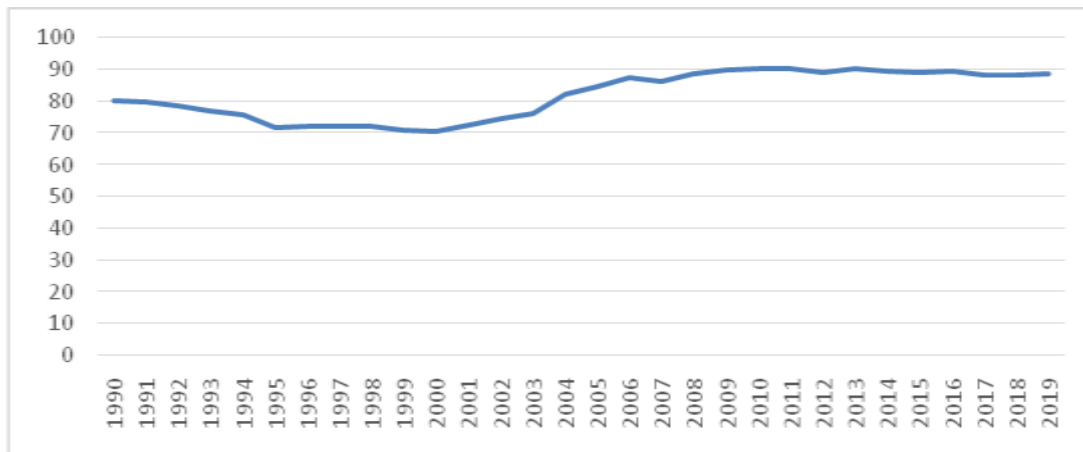
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حجم الإنفاق الحكومي يمكن تقسيمه إلى مرحلتين أساسيتين، حيث تميزت المرحلة الأولى بارتفاع بطيء في حجمه من سنة 1990 وحتى سنة 2000، وهذا راجع للأزمة الداخلية التي عانت منها الجزائر آنذاك، وكذا التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق حيث لم تتجاوز مليار ونصف دينار جزائري، إلا أن المرحلة الثانية أي منذ سنة 2001 فتميّزت بارتفاع متواصل وبوتيرة أسرع لتصبح حوالي 8 ملايين دينار جزائري في سنة 2019، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى الارتفاع في نفقات التجهيز الذي ساهم في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات وزيادة الطلب على العمل من طرف

المؤسسات، ما عدا سنة 2008 أين عرف استقرارا ثم ارتفاع ضئيل، وهذا راجع للأزمة المالية العالمية، إلا أن الارتفاع في الاحتياطات الرسمية للصرف خلال سنتي 2007-2008 أدى إلى مقاومة الصدمات الخارجية، ثم عرف انخفاضاً في سنة 2013 وهذا يعود إلى الانخفاض في نفقات التجهيز 74,2٪ مقابل 79,2٪ في 2012، وكذا انخفاض في النفقات الجارية من 4782,6 مليار دينار في 2012 إلى 4204,3 مليار دينار في 2013، بالإضافة إلى الانخفاض في التحويلات الجارية، أما فيما يخص نفقات التجهيز فعرفت تراجعاً وهذا يعود بصفة رئيسية لانخفاض نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614,1 مليار دينار في 2012 إلى 243,6 مليار دينار في 2013 (التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf، 2013). إلا أنّ ارتفاع أسعار البترول من 42 دولار للبرميل في 2016 إلى ما يقارب 54 دولار للبرميل في 2017 ساهم مرة أخرى في ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي (التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf>، 2017).

3.2. واقع التشغيل في الجزائر:

سيتم توضيح تطور معدلات التشغيل خلال فترة الدراسة، وذلك لمعرفة مدى قدرة الإنفاق الحكومي في زيادتها، كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم (2): تطور معدلات التشغيل خلال الفترة 1990-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن التطورات التي شهدتها معدلات التشغيل في الجزائر، يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى فترتين رئيسيتين، مثل الإنفاق الحكومي، حيث كانت السمة الرئيسية للفترة الأولى أي منذ سنة 1990 إلى غاية 2000 تتميز بانخفاض في معدلات التشغيل، وهذا يعود إلى التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وبالتالي خوصصة المؤسسات ما نجم عنه تسريح عدد كبير من العمال، التي أدت إلى ارتفاع في عدد عاطلين عن العمل، وبالتالي انخفاض في مستوى التشغيل؛ إلا أن الفترة الثانية أي منذ سنة 2000 عرف معدلات التشغيل ارتفاعاً ملحوظاً لتصبح 88٪ مقابل 70٪ في أولها، وهذا يعود إلى السياسة الاتفاقية التوسعية نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

3. الإطار القياسي:

من أجل معرفة أثر الإنفاق الحكومي على معدلات التشغيل في الجزائر، تم استخدام طريقة التكامل المشترك لأنجل-غرانجر (Bourbonnais, 2011, p. 300)، وكذا نموذج انحدار الذاتي، وباستعمال بيانات سنوية منذ سنة 1990 إلى غاية 2019 للإنفاق الحكومي (GOV) والتشغيل (EMP) والتي استخرجتا من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

1.3. التكامل المشترك لأنجل غرانجر:

وهو اختبار التكامل المشترك بين متغيرين فقط، ويرتكز التكامل المشترك الذي اقترحه كل من Engle و Granger على ثلاثة مراحل أساسية، وهي كما يلي (Engler, 1987, pp. 251-276):

✓ المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين

إن الشرط الأساسي للتكامل المشترك يكمن في أن السلسلتين الزميتين يجب أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة، ومن بين أهم الأساليب المستعملة لاختبار جذر الوحدة وذلك لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها هو اختبار لديكي فولر الموسع (ADF)، ويتضمن هذا الاختبار ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه العام والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم اختبار فرضية العدم $H_0: B=0$ والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة t الجدولية، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق، والفرضية البديلة $H_1: B > 0$ التي تدل على استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، ومتى وجدت السلسلة الأصلية ساكنة عند المستوى فإنه يقال أنها متكاملة من الدرجة الصفر (0) $I(0)$ أما إذا تطلب أخذ الفروق (1, 2, ... d) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة $I(d)$. ويوضح الجدول الموالي النتائج التي تم الحصول عليها.

الجدول رقم (1): اختبار ديكي فولر الموسع ADF

حالة التكامل $I(d)$	عند الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرات	
	بدونهما	قاطع واتجاه زميني	قاطع	بدونهما	قاطع واتجاه زميني	قاطع		
I(1)	5,30-	5,27-	5,34-	0,35	2,92-	2,00-	المحسوبة t	GOV
	1.95-	3,58-	2,97-	1.95-	3,57-	2,96-	الجدولية t	
I(1)	3,28-	3,28-	3,30-	0,80	1,82-	0,33-	المحسوبة t	EMP
	1.95-	3,58-	2,97-	1.95-	3,57-	2,96-	الجدولية t	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول السابق قبول فرضية العدم وذلك لان القيمة المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة t الجدولية عند مستوى معنوية 5% مما يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك سنقوم باختبار الفرق الأول، ويتضح لنا رفض فرضية العدم القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

✓ المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في الآجال الطويلة

إذا تحقق الشرط الأساسي ألا وهو استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى $I(1)$ ، فسيتم تقدير العلاقة بين المتغيرين ألا وهما الإنفاق الحكومي والبطالة في الآجال الطويلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى والمتمثلة في المعادلة التالية:

$$EMP = a_0 + a_1 GOV + \varepsilon_t$$

مع العلم أن:

GOV : هو الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

EMP : هو معدل التشغيل

a_0, a_1 : المعلمات

ε_t : هو المتغير العشوائي

وتم الوصول إلى النتائج التالية الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): معادلة انحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: EMP

Method: Least Squares

Sample: 1990 2019

Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV	0.945800	0.183195	5.162796	0.0000
C	49.57430	6.326027	7.836562	0.0000

R-squared	0.487690	Meandependent var	81.83093
Adjusted R-squared	0.469394	S.D. dependent var	7.452641
S.E. of regression	5.428707	Akaike info criterion	6.285620
Sumsquaredresid	825.1841	Schwarz criterion	6.379033
Log likelihood	-92.28429	Hannan-Quinn criter.	6.315503
F-statistic	26.65446	Durbin-Watson stat	0.505192
Prob(F-statistic)	0.000018		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتبين من خلال ما سبق :

- ✓ القدرة التفسيرية الضعيفة للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0.46 وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة ألا وهي الإنفاق الحكومي تفسر فقط 46% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو التشغيل؛
- ✓ أن الإنفاق الحكومي له تأثير ايجابي ومعنوي على التشغيل في الجزائر، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي كلما زاد الإنفاق الحكومي أدى إلى ارتفاع في معدلات التشغيل؛
- ✓ تشير Prob(F-statistic) إلى جودة النموذج القياسي ككل لأنها أقل من 5%.
- إلا أنه ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون البواقي مستقرة عند المستوى، وهي المزيج الخطي المتولد من علاقة الانحدار طويلة المدى:

$$e_t = EMP - a_1 GOV - a_0$$

ويوضح الجدول الموالي النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (3): اختبار ديكي فولر الموسع ADF لبواقي الانحدار

عند المستوى			
بدونهما	قاطع واتجاه زمني	قاطع	
3,19-	3,62-	3,16-	المحسوبة t
1,95-	3,57-	2,96-	الجدولية t

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، هذا ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر حسب طريقة أنجل - غرنجر، أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

✓ المرحلة الثالثة: نموذج تصحيح الخطأ

إن تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعمل على تعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل، يتطلب إدخال البواقي المقدرة في معادلة الانحدار كمتغير مفسر متباطئ بفترة واحدة، بالإضافة إلى إدخال الفروق للمتغيرات الأخرى، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (4): نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(EMP)

Method: Least Squares

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV)	-0.051155	0.117448	-0.435551	0.6668
RESID01(-1)	-0.010458	0.073584	-0.142124	0.8881
C	0.309096	0.357343	0.864984	0.3950
R-squared	0.012140	Meandependent var		0.288759
Adjusted R-squared	-0.063849	S.D. dependent var		1.844846
S.E. of regression	1.902831	Akaike info criterion		4.222260
Sumsquaredresid	94.13990	Schwarz criterion		4.363704
Log likelihood	-58.22277	Hannan-Quinn criter.		4.266558
F-statistic	0.159756	Durbin-Watson stat		1.144330
Prob(F-statistic)	0.853182			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن النموذج غير مقبول إحصائياً:

- إن قيمة معامل التحديد المعدل هي -0,06؛

- معامل تصحيح الخطأ سالب لكنه غير معنوي، مما يؤكد عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
- تشير Prob(F-statistic) إلى عدم جودة النموذج القياسي ككل لأنها أكبر من 5%.

2.3. اختبار نموذج متجه الانحدار الذاتي:

بعد التأكد من عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، سوف نحاول نمذجة هذه العلاقة باستخدام VAR نموذج متجه الانحدار الذاتي وذلك من أجل تحديدها في الآجال القصيرة؛ ولكن قبل اختبار التباطؤ الزمني المناسبة، وبين الجدول 5 أن عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة هي 1 من طرف جميع المعايير .

الجدول رقم (5): اختبار فترة تباطؤ النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-160.8410	NA	944.4031	12.52623	12.62301	12.55410
1	-117.7142	76.30133*	46.65523*	9.516474*	9.806804*	9.600079*
2	-114.2432	5.606872	48.96557	9.557173	10.04106	9.696514

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

و يكتب نموذج متجه الانحدار الذاتي لمتغيرين y_{1t} و y_{2t} ، حيث كل متغير هو دالة لقيمه الماضية والقيم الماضية للمتغيرات الأخرى، مع فترة تباطؤ مثلا p ، كما يلي:

$$y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^p b_{1i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p c_{1i} y_{2t-i} - d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2 + \sum_{i=1}^p b_{2i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p c_{2i} y_{2t-i} - d_2 y_{1t} + \varepsilon_{2t}$$

حيث تكون y_{1t} تأثير فوري على y_{2t} ، والعكس صحيح أي y_{2t} تأثير فوري على y_{1t} ، وتم الحصول على نتائج نموذج متجه الانحدار الذاتي كما يلي:

الجدول رقم (6): اختبار نموذج متجه الانحدار الذاتي

VectorAutoregressionEstimates

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 afteradjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	EMP	GOV
EMP(-1)	0.975869 (0.06691) [14.5859]	0.261816 (0.10253) [2.55356]
GOV(-1)	0.015655 (0.09003) [0.17389]	0.537377 (0.13796) [3.89508]
C	1.725922 (4.02142) [0.42918]	-5.225888 (6.16269) [-0.84799]
R-squared	0.941060	0.723574
Adj. R-squared	0.936526	0.702311
Sum sq. resids	94.78242	222.5918
S.E. equation	1.909313	2.925957
F-statistic	207.5617	34.02890
Log likelihood	-58.32140	-70.70085
Akaike AIC	4.229062	5.082817
Schwarz SC	4.370506	5.224262
Meandependent	81.88569	34.39459
S.D. dependent	7.578413	5.362734

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

يتبن من خلال ما سبق:

- القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0,93 وبالتالي فإن المتغير المفسر ألا وهو الإنفاق الحكومي حوالي 93% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو معدل التشغيل؛
- يعرف معدل التشغيل في هذا النموذج بدلالة تأخير واحد لمعدل التشغيل وكذا الإنفاق الحكومي، أي أن معدل التشغيل يتأثر بمعدل التشغيل والإنفاق الحكومي للسنة الماضية؛
- يرتبط معدل التشغيل في السنة t بارتباط طردي مع معدل التشغيل للسنة السابقة لها $t-1$ ، وهو ما يعني أن ارتفاع معدل التشغيل في سنة معينة فانه سيتواصل في السنة الموالية، وفي حالة انخفاض معدل التشغيل في سنة معينة فانه سيتوقع انخفاضه في السنة الموالية؛
- إن معامل الإنفاق الحكومي 0,015 موجب ومعنوي، وهذا يفسر العلاقة الطردية بين معدل التشغيل والإنفاق الحكومي، مما يؤكد أن زيادة الإنفاق الحكومي في سنة معينة ستؤدي إلى زيادة معدل التشغيل في السنة الموالية.

4. خاتمة:

توصلت هذه الدراسة مفادها وجود علاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر، وذلك نظرا لاعتمادها الكلي على البترول، فارتفاع أسعار البترول يؤثر إيجابيا على الاقتصاد الوطني إذ تتعزز جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها الإنفاق الحكومي، وانخفاض أسعاره تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني؛ ضف إلى ذلك، هو عدم وجود جهاز إنتاجي مرن مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الوطني لا تؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية وبالتالي لا تعمل على رفع مستوى التشغيل، بل تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات لمواجهة الزيادة في الطلب المحلي.

1.4. اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية تبين وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر لكن علاقة قصيرة المدى فقط، وعليه نفي فرضية الدراسة.

2.4. نتائج الدراسة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة، وجود علاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر، وذلك خلال الفترة 1990-2019، حيث أظهرت الدراسة القياسية النتائج التالية:

- إن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول؛ مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة، وهذا ما يعني في نفس الوقت إمكانية وجود علاقة بينها في المدى الطويل؛
- من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك، تبين لنا وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإنفاق الحكومي والتشغيل؛ مما يعني أن الإنفاق الحكومي له قدرة على زيادة معدلات التشغيل ولكن بصفة مؤقتة، وذلك لان سلسلة بواقي

الانحدار غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي عدم وجود علاقة توازنية في الآجال الطويلة بين متغيرات الدراسة، وذلك لأن غالبا ما تكون مناصب العمل التي توفرها المشاريع الحكومية هي غير دائمة؛
➤ أوضح نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب لكنه غير معنوي، مما يؤكد عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
➤ كما تبين من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي، أن زيادة الإنفاق الحكومي في سنة معينة فهذا سيؤدي إلى ارتفاع معدل التشغيل في السنة المقبلة، مما يعزز مرة أخرى وجود علاقة قصيرة الأجل فقط فيما بينهما.

3.4. التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بالتوصيات والاقتراحات التالية:
➤ تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية والمساهمة في التنمية؛
➤ تشجيع القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي، وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء وضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني وتنويعه من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني وخلق جهاز إنتاجي قوي بإمكانه تلبية الطلب الزائد؛
➤ تنظيم سوق العمل بتوفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عنه، وضمان شفافية أكثر؛
➤ ربط عملية التدريب والتعليم، وتكليف التخصصات في المؤسسات التعليمية (الجامعات، المعاهد...) مع احتياجات سوق العمل؛
➤ دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا والحوافز المقدمة له، تناسبها مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها.

5. قائمة المراجع:

1.5. قائمة المراجع باللغة العربية:

- حامد عبد المجيد دراز، 2002، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2017،
www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf (consulté 20/01/2022)
- التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2013،
www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf (consulté 20/01/2022)
- التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2013
www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf (consulté 20/01/2022)

2.5. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Bourbonnais, R ,2011, Économétrie Manuel et exercices corrigés,8 éd, Dunod, Paris.
- Delaplace, M, 2017, Monnaie et Financement de l'économie, Dunod, Paris .
- Engler, R. F& Granger, C. W,1987, Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing,Econometrica , 55,2.
- Iulia Rosoiu, 2015,The impact of the government revenues and expenditures on the economic growth,Procedia Economics and Finance , 32.
- Matius Irsan Kasau&ALL,2015, Effect of Government Spending on Employment through investment and its Impact on the Eastern and Western Indonesia. International Journal of Research In Social Sciences , 5,5.
- ShadiIrshaid AL- Saraireh, 2014,The Relationship between Unemployment Rate in Jordan with Rates of Foreign Labor Force, Government Expenditure, and Economic Growth, International Journal of Business and Social Science , 5 ,3.
- Tatsuyoshi Matsumae & Ryo Hasumi, 2016, Impacts of Government Spending on Unemployment: Evidence from a Medium-scale DSGE Model. Economic and Social Research Institute ,329.
- Vincent A. Onodugo &ALL,2017, Does Public Spending affect Unemployment in an Emerging Market? Risk governance & contro, financial markets & institutions , 7,1.

6. الملاحق:

الملحق 1: بيانات الدراسة

السنوات	الإنفاق الحكومي (مليار دج)	معدلات البطالة (%)	معدلات التشغيل (%)
1990	25.711	142.540	19,757
1991	27.795	239.630	20,263
1992	28.727	308.724	21,368
1993	32.821	390.484	23,152
1994	31.054	461.895	24,362
1995	29.381	589.085	28,105
1996	28.195	724.609	27,986
1997	30.401	845.196	27,961
1998	30.939	875.739	28,021

70,707	29,293	1,034.320	31.843	1999
70,504	29,496	1,178.122	28.571	2000
72,694	27,306	1,321.028	31.251	2001
74,336	25,664	1,550.646	34.285	2002
76,284	23,716	1,691.354	32.202	2003
82,344	17,656	1,891.769	30.765	2004
84,735	15,265	2,049.904	27.108	2005
87,488	12,512	2,453.014	28.853	2006
86,207	13,793	3,108.569	33.236	2007
88,667	11,333	4,191.051	37.950	2008
89,833	10,167	4,246.334	42.600	2009
90,039	9,961	4,466.940	37.251	2010
90,029	9,971	5,853.569	40.123	2011
89	11	7,058.173	43.543	2012
90,171	9,829	6,024.131	36.186	2013
89,4	10,6	6,995.769	40.606	2014
88,786	11,214	7,656.331	45.811	2015
89,502	10,498	7,297.494	41.665	2016
88,291	11,709	7,282.630	38.581	2017
88,269	11.731	7,732.070	37.805	2018
88,617	11.383	7,741.345	37.895	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي